

إحصاءات

معيار الإبلاغ المشترك في الكويت Common Reporting Standard (CRS) in Kuwait

العدد ٢

السلسلة ٢٢



محاور العدد:

١. نبذة

٢. الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

٣. معيار الإبلاغ المشترك

٣/١: الإطار القانوني

٣/٢: ما هو معيار الإبلاغ المشترك؟

٣/٣: الدول المشاركة الواجب عليها الإبلاغ من منظور الكويت

٣/٤: على من سيطبق معيار الإبلاغ المشترك؟

٣/٥: ما الجهات الواجب عليها الإبلاغ وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك؟

٣/٦: التزامات المؤسسات المالية المكلفة بالإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك

٣/٧: المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها إلى السلطة الضريبية بموجب معيار الإبلاغ المشترك

٣/٨: متطلبات الإبلاغ وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك من قبل وزارة المالية

٣/٩: ما طريقة الإبلاغ طبقاً لمعيار الإبلاغ المشترك؟

٣/١٠: ما موعد الإبلاغ الواجب طبقاً لمعيار الإبلاغ المشترك في الكويت؟

٣/١١: متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المشترك

٣/١٢: ما التبعات المترتبة على عدم الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك؟

٤. تواريخ هامة

١. نبذة

يركز القادة العالميون علمه إجراءات مكافحة التهرب الضريبي وتطبيق السياسات المتعلقة بالممارسات الضريبية الأخلاقية التي تهدف إلى التأكيد من سداد مبلغ الضريبة الصحيح إلى السلطة الضريبية المعنية. وقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استحداث قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) في عام ٢٠١٤ تحديد الأفراد الأمريكيين - علمه النحو المحدد ضمن لوائح قانون فاتكا - الذين يستخدمون حسابات خارج الولايات المتحدة.

وحيث إن نطاق قانون فاتكا اقتصر علمه دافعي الضرائب الأمريكيين، طلبت مجموعة العشرين (G20) حلاً عالمياً لمكافحة التهرب الضريبي. واستجابة لذلك، قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) معيار الإبلاغ المشترك (CRS) الذي يعد إجراءً وقائياً لمراقبة الأفراد والشركات الذين لديهم حسابات مالية أجنبية (حيث بموجب القوانين المحلية الحالية قد لا يُطلب من كثير منهم الكشف عن هذه الحسابات لسلطات الدول التي يكونون مقيمين فيها). هذا، وسوف يساعد معيار الإبلاغ المشترك السلطات الضريبية في الحصول علمه معلومات خارجية عن دخل دافعي الضرائب الذي يكتسبونه في الخارج ولا يخضع للضريبة، حيث يعد هذا الإجراء جزءاً من مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بشأن التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI).

وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، طبقت دولة الكويت أيضاً قوانين فاتكا ومعيار الإبلاغ المشترك لمكافحة التهرب الضريبي، والذين يتشابه الإطار العام لكل منهما إلى حد كبير، علمه وجه الخصوص، تتطلب اتفاقيات كل من فاتكا ومعيار الإبلاغ المشترك أن تقوم المؤسسات المالية بجمع وتقديم تقارير للهيئات الحكومية عن بعض المعلومات المتعلقة بأصحاب الحسابات الواجب الإبلاغ عنها من الأفراد والكيانات علمه حد سواء.

٢. الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

تم استحداث قانون فاتكا كأداة لمساعدة الحكومة الأمريكية للحد من التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يملكون استثمارات في حسابات خارجية. بموجب قانون فاتكا، يتعين علمه جميع المؤسسات المالية العاملة في الدول الشريكة (أي الدول التي أبرمت اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة لتسهيل تطبيق قانون فاتكا) تطبيق إجراءات العناية الواجبة في مراجعة وتحديد الحسابات المالية الخاصة بالمواطنين الأمريكيين، ثم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بهذه الحسابات إلى سلطات الضرائب المحلية أو مباشرة إلى



الدول المشاركة – ومن بينها الكويت – هي الدول التي وقعت علمه اتفاقية لتبادل المعلومات بموجب معيار الإبلاغ المشترك (بند ٣/٣ أدناه).

يُطلب من المؤسسات المالية في الكويت بشكل عام جمع معلومات محددة والإبلاغ عنها (بند ٦/٣ أدناه) فيما يتعلق بحسابات العملاء الواجب الإبلاغ عنها إلى وزارة المالية.

طبقت الكويت قانون فاتكا في عام ٢٠١٥ حيث تتولى وزارة المالية في الكويت مسؤولية الحصول علمه معلومات صاحب الحساب المالي من المؤسسات المالية المحلية وتقديمها إلى مصلحة الضرائب الأمريكية. يتعين علمه وزارة المالية إبلاغ المعلومات إلى مصلحة الضرائب الأمريكية في غضون تسعة أشهر من نهاية السنة التقويمية (أي بحلول ٣٠ سبتمبر).

٣. معيار الإبلاغ المشترك

١/٣: الإطار القانوني

٣/٣: الدول المشاركة الواجب عليها الإبلاغ من منظور الكويت

تنشر وزارة المالية قائمة الدول المشاركة/ الواجب عليها الإبلاغ علمه موقع وزارة المالية والتي يتم تحديثها بشكل دوري. بحسب ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨، يوجد ١٠١ دولة مشاركة (بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين)، والتي تُعتبر من الدول المشاركة الواجب الإبلاغ إليها من قبل الكويت.

في ١٩ أغسطس ٢٠١٦، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بياناً صحفياً أعلنت فيه موافقة الكويت علمه اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف (MCAA) لتنفيذ التبادل التلقائي للمعلومات حول الحسابات المالية الخارجية وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك. ولأغراض معيار الإبلاغ المشترك، فإن الحسابات المالية هي الحسابات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والتي تشمل حسابات الإيداع، وحسابات الحفظ، وحصص حقوق الملكية، وسندات الدين في بعض الكيانات الاستثمارية، وعقود التأمين ذات القيمة النقدية، وعقود الدخل السنوي.

علاوة علمه ذلك، وبتاريخ ٥ مايو ٢٠١٧، وقعت دولة الكويت علمه الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية (MAC) والتي أصبحت الكويت بموجبها الدولة المشاركة رقم مائة وعشرة التي توقع علمه الاتفاقية. وفي وقت لاحق، أصدرت وزارة المالية القرارين الوزاريين رقم (٣٦) لعام ٢٠١٧ ورقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧ بإصدار «التعليمات الاسترشادية لتطبيق متطلبات الاتفاقيات الدولية لتبادل المعلومات الضريبية».

٢/٣: ما هو معيار الإبلاغ المشترك؟

يتطلب معيار الإبلاغ المشترك من المؤسسات المالية في «الدول المشاركة» تنفيذ سياسات وإجراءات العناية الواجبة لتحديد الحسابات الواجب الإبلاغ عنها ووضع عمليات إعداد التقارير حول



٤/٣: علمه من سيطبق معيار الإبلاغ المشترك؟

ينطبق معيار الإبلاغ المشترك علمه جميع المؤسسات المالية في دولة الكويت، وطبقاً لأغراض معيار الإبلاغ المشترك، قد تكون أيًا من المؤسسات التالية:

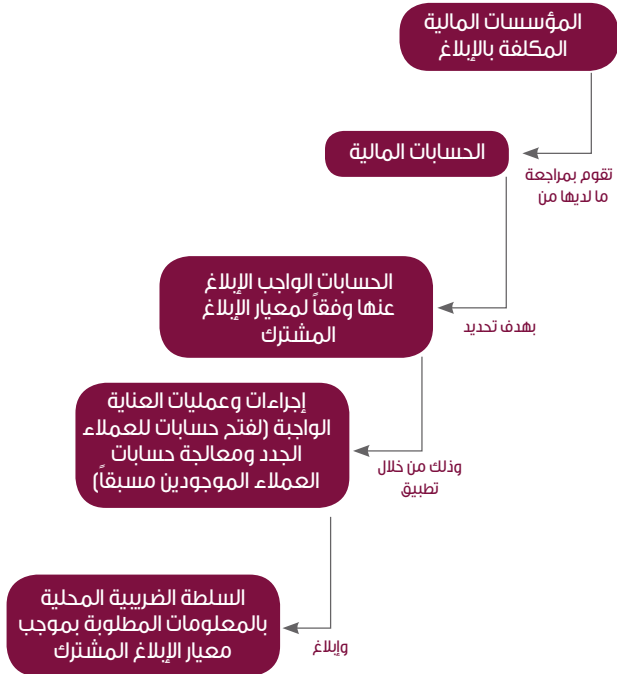
- مؤسسات الحفظ – (مثل: البنوك الحافظة والوسطاء وجهات الإيداع)؛
- مؤسسات الإيداع – (مثل: البنوك ومؤسسات الادخار/ القروض والاتحادات الائتمانية)؛
- الكيانات الاستثمارية – (مثل: الصناديق ومديري المحافظ وصناديق الاستثمار)؛ أو
- شركات التأمين المحددة – (مثل: شركات التأمين علمه الحياة وشركة التأمين التي تقوم بسداد دفعات تأمين القيمة النقدية/ عقود الدخل السنوية).

٥/٣: ما هي الجهات الواجب عليها الإبلاغ وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك؟

يُطلب من المؤسسات المالية تحديد أصحاب الحسابات، سواء كانوا أفراداً أم كيانات، ممن هم مقيمون ضريبياً في دولة مشاركة خاضعة للإبلاغ بموجب القوانين الضريبية لديها، الإبلاغ عن معلومات محددة (بند ٦/٣ أدناه) إلى وزارة المالية في الكويت. يتم تحديد الموطن الضريبي بموجب قوانين الضرائب المحلية لكل دولة مشاركة، ويُطلب من المؤسسات المالية الحصول علمه أرقام التعريف الضريبي (TIN) أو ما يعادلها وظيفياً في كل دولة مشاركة يكون صاحب الحساب مقيماً ضريبياً فيها. علمه سبيل المثال، في الكويت، نظراً لعدم إصدار أرقام التعريف الضريبي، يتم اعتبار أرقام الهوية المدنية الصادرة للأفراد والكيانات من قبل الهيئة العامة للمعلومات المدنية معادلة لأرقام التعريف الضريبي.

علمه عكس قانون فاتكا، حيث توجد حدود معمول بها للمراجعة والإبلاغ عن الحسابات المالية لحسابات الأفراد والكيانات الموجودة مسبقاً، لا توجد حدود معمول بها بموجب معيار الإبلاغ المشترك (باستثناء حسابات الكيان الموجودة مسبقاً والتي تتجاوز الرصيد الإجمالي أو قيمة مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي)، مما يعني أنه يجب الإبلاغ عن جميع الحسابات المالية لصاحب الحساب الذي يكون مقيماً ضريبياً في أي دولة مشاركة واجب عليها الإبلاغ بغض النظر عن إجمالي رصيد الحساب أو قيمته. وبالتالي، فإن هذا يُدخل عدداً كبيراً من الحسابات في نطاق تقارير معيار الإبلاغ المشترك.

٦/٣: التزامات المؤسسات المالية المكلفة بالإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك



٧/٣: المعلومات المطلوب الإبلاغ عنها إلى السلطة الضريبية بموجب معيار الإبلاغ المشترك

وفقا لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك، يتعين على المؤسسات المالية تسجيل المعلومات التالية لأصحاب الحسابات والإبلاغ عنها إلى وزارة المالية:

١٠. رقم الحساب
١١. رصيد الحساب أو القيمة في نهاية السنة التقويمية ذات الصلة، أو أي فترة إبلاغ مناسبة أخرى
١٢. بالنسبة لحسابات الحفظ – الفائدة أو توزيعات الأرباح أو الإيرادات الأخرى أو إجمالي العائدات من البيع أو الاسترداد المدفوع أو المضاف خلال السنة
١٣. بالنسبة لحسابات الإيداع، إجمالي الفائدة المدفوعة أو المضافة خلال السنة
١٤. بالنسبة للحسابات الأخرى، إجمالي المبلغ المدفوع أو المضاف خلال السنة
١٥. الحسابات إذا كانت مقفلة أو خاملة

١. الاسم
٢. العنوان
٣. مكان الولادة (للأفراد والأشخاص المسيطرين)
٤. تاريخ الميلاد (للأفراد والأشخاص المسيطرين)
٥. نوع الكيان (بالنسبة للكيانات)
٦. نوع الشخص المسيطر لأنواع كيانات معينة (للأشخاص المسيطرين)
٧. اسم ورقم تعريف مؤسسة إعداد التقارير المالية
٨. دولة (دول) / دولة مشاركة (دول مشاركة) يقع بها مقر الإقامة الضريبية
٩. رقم (أرقام) تعريف دافع الضريبة لكل دولة مشاركة يقع بها مقر الإقامة الضريبية



- إصدار شهادة سنوية (عند الطلب) عن مدى التزام المؤسسات المالية بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك وسلامة العمليات والإجراءات المتبعة فيه هذا الصدد .

(*) طبقاً للمادة ٣ من القرار الوزاري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن التعليمات الاسترشادية الإضافية لتطبيق متطلبات الاتفاقية الدولية لتبادل المعلومات الضريبية).

٨/٣: متطلبات الإبلاغ وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك من قبل وزارة المالية

تتطلب وزارة المالية من المؤسسات المالية تقديم ما يليه في موعد غايته ٣١ مايو:

– تقديم الحسابات الواجب الإبلاغ عنها وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك في البوابة الإلكترونية للتبادل التلقائي للمعلومات التابعة للوزارة عن طريق التقديم اليدوي/ التقديم بصيغة XML.

– تقديم نسخ ورقية من تقارير معيار الإبلاغ المشترك السنوية* الصادرة من قبل مراقب حسابات معتمد (باستثناء مراقب حسابات المؤسسة المالية المكلفة بالإبلاغ) كما يليه:

- اعتماد تصنيف المؤسسات المالية الأجنبية
- اعتماد إجراءات الإبلاغ



٩/٣: ما هي طريقة الإبلاغ طبقاً لمعيار الإبلاغ المشترك؟



ونظراً لأن سنة ٢٠١٨ كانت هي السنة الأولى للإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك في الكويت، قامت وزارة المالية بمنح تمديد للإطار الزمني للإبلاغ وتقديم تقارير معيار الإبلاغ المشترك السنوية حتى ١ نوفمبر ٢٠١٨. ومع ذلك، ففي السنوات القادمة، سوف يكون التاريخ النهائي للتقديم هو ٣١ مايو من كل عام فيما يتعلق بالمعلومات واجبة الإبلاغ للسنة السابقة.

وفي حال لم يكن لدى المؤسسات المالية أية حسابات واجب الإبلاغ عنها، فإنها ما تزال ملزمة بتقديم تقرير بعدم وجود حسابات واجب الإبلاغ عنها.

١٠/٣: ما هو موعد الإبلاغ الواجب طبقاً لمعيار الإبلاغ المشترك في الكويت؟

يُعين على كافة المؤسسات المالية الكويتية (بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية/ بنوك دول مجلس التعاون والصناديق المسجلة في الكويت) استكمال عملية الإبلاغ وفقاً لمعيار الإبلاغ المشترك على البوابة الإلكترونية للتبادل التلقائي للمعلومات الخاصة بوزارة المالية وتقديم نسخ ورقية من تقارير معيار الإبلاغ المشترك السنوية إلى وزارة المالية في موعد غايته ٣١ مايو من كل عام عن السنة الميلادية السابقة المنتهية في ٣١ ديسمبر.

٣ / ١ : متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المشترك

وضع السياسات والإجراءات بما يتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المشترك

فتح حسابات الأفراد والكيانات الجديدة بناءً على نموذج الإقرار الذاتي بموجب معيار الإبلاغ المشترك

معالجة حسابات الأفراد والكيانات الموجودة مسبقاً لأغراض الإبلاغ بموجب معيار الإبلاغ المشترك

تحديث نظام تكنولوجيا المعلومات للحصول على حقول بيانات معيار الإبلاغ المشترك وإعداد المعلومات اللازمة للإبلاغ

تدريب وتوعية الموظفين

التوثيق والتقارير



٢٣ / ما هي التبعات المترتبة على عدم الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك؟

لم تفرض وزارة المالية حتى الآن أية عقوبات على عدم الالتزام بأنظمة ومتطلبات معيار الإبلاغ المشترك.

٤. تواريخ هامة

التواريخ	
الحسابات الموجودة كما في ٣١ مارس ٢٠١٧	الحسابات الموجودة مسبقاً
الحسابات الموجودة في ١ أبريل ٢٠١٧ أو بعده	الحسابات الجديدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	استكمال مراجعة حسابات الأفراد ذات القيمة العالية الموجودة مسبقاً *
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	استكمال مراجعة حسابات الأفراد ذات القيمة المنخفضة الموجودة مسبقاً **
٣١ مارس ٢٠١٨	استكمال مراجعة حسابات الكيان الموجودة مسبقاً ذات الرصيد أو القيمة الإجمالية التي تتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي كما في ٣١ مارس ٢٠١٧
١ يناير ٢٠١٧ – ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أول فترة إبلاغ في الكويت
٣١ مايو ٢٠١٨ (تم تمديده حتى ١ نوفمبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بالإبلاغ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧)	يجب على المؤسسات المالية إبلاغ وزارة المالية بالمعلومات
٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	تبادل المعلومات مع الدول المشاركة

* الحسابات ذات القيمة المرتفعة: حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً ذات الرصيد أو القيمة الإجمالية التي تتجاوز ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي كما في ٣١ مارس ٢٠١٧ أو ٣١ ديسمبر من تلك السنة أو أي سنة لاحقة.

* الحسابات ذات القيمة المنخفضة: حسابات الأفراد الموجودة مسبقاً ذات الرصيد أو القيمة الإجمالية التي لا تتجاوز ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي كما في ٣١ مارس ٢٠١٧.

الخلاصة

بالرغم من أن معظم المؤسسات المالية في الكويت لديها الخبرة في تطبيق عمليات وإجراءات العناية الواجبة للالتزام بمتطلبات تقديم التقارير بموجب قانون فاتكا، إلا أن معيار الإبلاغ المشترك يفرض متطلبات إضافية ومن المهم أن تقوم المؤسسات المالية بالتأكد من أن السياسات والإجراءات والأنظمة الموجودة لديها جاهزة لتطبيق معيار الإبلاغ المشترك.



المصادر:

– الدليل التعريفي حول معيار الإبلاغ المشترك الصادر عن مكتب التدقيق والاستشارات
KPMG Safi Al Mutawa & Partners وشركاه

- The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): Standard for Automatic Exchange of Financial Account Information in Tax Matters, Second Edition (Published March 27, 2017)

<http://www.oecd.org/tax/exchange-of-tax-information/standard-for-automatic-exchange-of-financial-account-information-in-tax-matters-second-edition-9789264267992-en.htm>

- The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): Standard for Automatic Exchange of Financial Account Information in Tax Matters: Implementation Handbook

<http://www.oecd.org/ctp/exchange-of-tax-information/implementation-handbook-standard-for-automatic-exchange-of-financial-account-information-in-tax-matters.htm>



مَعْمَلَةُ الدِّرَاسَاتِ المَبَنِيَّةِ

INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب: ١٠٨٠ الصفاة - ١٣٠١١ الكويت

Kuwait 13011 Safat 1080 P.O.Box

تلفون: +٩٦٥ ٢٢٩٠١١٠٠ - فاكس: +٩٦٥ ٢٢٤٦٦٤٣٠

البريد الإلكتروني: cs@kibs.edu.kw - www.kibs.edu.kw



ibs_kuwait



IBSKuwait